«أين الدولة القائد منْ مسؤوليتها الجماعية؟؟»

تحت هذا العنوان كتب حامد ربيع:

« نعم سوف أظل عربيًا .

سوف أظل أردد هذه الصرخة لا من منطلق العاطفة واللغة الغوغائية ، ولكن من منطلق العلم بمنطقه الجامد ، حيث تصير قراءة التاريخ هى أساس منهاجيتنا . وتحليل الواقع ومعايشته هو محور تأصيلنا . وهدفنا النهائى هو البناء الحقيقى المكتمل لنظرية كلية شاملة للقومية العربية تنطلق من هذه الأرض لتربط الماضى بالحاضر بالمستقبل ، لا فقط لتحقيق ذاتية كل عربى فى أرض أجداده ، بل ولتسمح للأجيال القادمة أن تسير فى طريق قد أناره التدبر ؛ حيث وظيفة هذه الأمة قد خطت العناية الإلهية ملامحها ومسالك تطويرها .

نعم يا بنى ، نريد أن نعرف موقفنا المتميز فى تاريخ الإنسانية ، لا يكفينا أن نتحدث عن الذات ولكن هذا الحديث عن الذات هو المنطلق الذى سوف يسمح لنا بفهم أهمية هذه الذات ، فى التراث الإنسانى القديم والمعاصر ، وما يفرضه علينا ذلك فى المستقبل . يجب أن نفهم ذاتنا ، لا فقط التاريخية والحضارية ، بل وكذلك موضع تلك الذات من التطورات التى تعاصرنا وتحيط بنا ، كفانا تشبهًا بالآخرين ، وكفانا نقلاً عن الآخرين ، وكفانا عبودية إزاء فكر الآخرين . علّمنا آباؤنا أن ننتفع بكل خبرة ولكن بشرط أن يظل وجودنا عملاقًا يجذب إليه الآخرين ليلقى بظلاله عليهم وليقدم لهم دروسًا قدسية السمُو فى أخلاقيات التعامل ومعنى عظمة التعامل مع أخلاقيات الوجود الإنسانى :

أ – التطور السياسى الذى يعيشه الوطن العربى خلال النصف الثانى من القرن

(*) مجلة " L Avant Grade Arabe " الطليعة العربية، فرنسا العدد 103 ، فى 29 نيسان – مايو– 1985 ص 26 وما بعدها .

العشرين يحتضن ثلاث ظواهر كل منها يمثل فى ذاته حقيقة مستقلة ، تخضع لمنطق متميز ، العناق بين هذه الظواهر الثلاث المستقلة والمتميزة كان ولا بد وأن يؤدى إلى تشابك واضطراب فى المفاهيم وهو ما آن لنا أن نوضحه فى صورة قاطعة .

أولا : الظاهرة الأولى وهى ظاهرة القومية العربية وهى تعنى اتجاه جميع العناصر التى تصف نفسها بأنها تعبر عن الانتماء العربى لأن تتكتل وتنصهر فى إرادة واحدة يرتبط بظاهرة القومية العربية وينبع منها :

1 – **ظاهرة التحرر القومى** ، وهى ظاهرة تتسع لتشمل وضع حد لتواجد أى عنصر دخيل استطاع أن يقتطع جزءًا أيا كان من الأرض العربية . تحرير « فلسطين » . تحرير عربستان . تحرير الاسكندرونة . تحرير الجولان . تحرير طابا ،تنتهى جميعًا إلى هذا الفصل من أبواب الثورة العربية .

2 – **إعادة بناء الدولة والإصلاح السياسى** لهذه الدولة المعبرة عن الوجود القومى بمعنى الإحياء العربى الذى سوف ينتهى بخلق الدولة العصرية ذات الفاعلية ، والتى سوف تسمح للمواطن العربى بأن يحقق ذاته من جانب وأن تحترم كرامته الفردية من جانب آخر بمثل العنصر الثانى فى التحرك القومى للعروبة السياسية .

3 – **وهذا يعنى أن القومية العربية تقوم على فكرة** الترابط التاريخى بين التراث القومى والواقع المعاصر ، بما ينطوى تحت ذلك من تأكيد مفهوم الاستمرارية للوظيفة الحضارية .

ثانيًا : الظاهرة الثانية والتى قد تبدو لأول وهلة مختلطة بتلك الأولى – أى بالتطور القومى رغم استقلالها شبه الكامل – وهى التطور الوحدوى ليس بمعنى صهر المجتمع العربى فى إرادة سياسية واحدة ، ولكن بمعنى تجميع مختلف القوى الإقليمية التى تنتمى إلى القارة العربية فى إطار واحد من الوحدة السياسية والتكامل الاقتصادى ، مما لا شك فيه أن القومية العربية مقدمة للوحدة السياسية ولكن علينا أن نتذكر أيضًا أنه من منطلق التنظير المجرد فإن الوحدة السياسية يمكن أن تتم بمعزل عن القضية القومية . وهنا يصير محور التساؤل ليس هو فقط اللغة الواحدة أو الحضارة الواحدة ولكنه لا بد وأن يتلون هذا السؤال بمنطق التكامل الاقتصادى والتميز الوظيفى فى نطاق الأسرة الدولية .

والتطور الوحدوى بهذا المعنى يطرح مشاكل أخرى :

1 – **أسلوب التوحيد السياسى : هل هو القوة والعنف أم الرضا والاتفاق ، أم من خلال عملية الاندماج التدريجى ، أو جميع هذه الأساليب دفعة واحدة ؟**

2 – كذلك فإن الوحدة السياسية تملك نماذجها التى لا تتفق مع نموذج الدولة القومية ، الوحدة السياسية تثير فى أغلب الأحيان مفهوم الدولة الفدرالية والدولة الفدرالية تعنى فى

حقيقتها إضعاف للقوى ، لأنـه يتدرج فى إطار أكثر اتساعًا تقوية للضعيف لأنه من خلال الوحدة السـياسيـة وإطارها الفيدرالى سـوف يجد من يسانده فى مـواجهة القـوى ، فدولة «كألمانيا» قادرة على أن تبتلع أى دولة أوربية من حولها لو تعاملت معها على حدة ، ودولة كبلجيكا لو وجهت بدولة فرنسا دون إطار نظامى يضع قواعد للتعامل فإنها لا يمكن إلا أن تصيبهـا الرهبة والخوف ، ولكن فى إطار نظامى ، كذلك الذى تسعى إلى إقـامته أوربا من خلال السوق المشـتركة نجد أن « بلجيكا» تسـتمد قوتها من صوت المجـموع ، و«ألمانيا» لن تستطيع إلا أن تنحنى إزاء أى قرار يصدر عن الأغلبيـة ، بهذا المعنى فإن النموذج الفيدرالى يسمح بخلق نوع من التوازن ، حيث يضعف القوى ويقوى الضعيف[1] .

3 – كذلك فإن مفـهوم الدولة العربية الواحدة المتحدة تسـمح بتخطى مشكلة الأقليات غير العربيـة والمنتشرة على حدود الإقليم العربى والتى تثير الكثير من المشاكل التى يصعب تخطيها بسهولة من المنطلق القومى المجرد ، وذلك مثل : منطقة الأكـراد ، ومنطقة جنوب السودان ، ومنطقة البربر ، جميعـها تنتمى إلى هذا الوطن العربى بحكم المصالح والتكامل الاقتـصادى ، ورغم أن مفـهوم الأمن القومى يفـرض على تلك الأجزاء بدورها الانتـماء العربى إلا أننا نعـلم أيضًا بأن هذا المفهوم ينطلق من مـبدأ الضرورة تـبيح المحظور ، على العكس من ذلك . فإن الوحـدة الاقتصادية لهـذه القارة تجعل من هذا الانتمـاء وقد انطلق ليس من مبدأ مـصالح الوطن العربى ذاته ، ولكن من المصالح الذاتـية لنفس تلك الأجزاء فالوحدة العربية هى فى جوهرها مشروع تنموى .

ثالثًا : الظاهرة الثالثة والمستقلة عن كلتا الظاهرتين : القومية من جانب والوحدوية من جانب آخر ترتبط بإعادة تشكيل علاقة التـوازن بين عناصر ومقومات الأسرة الدولية ، هذه الظاهرة الثالثة مترتبة على تحقق الظاهرتين الأولى والثانية . اتساع الأرض العربية من جانب وموقفها الاستراتيجى من جـانب آخر ، بما يعنيه ذلك من قدرتها على التحكم فى المداخل البحرية للبحـر الأبيض المتوسط ، ثم الإمكانيات الاقتصادية التى سـوف تتضخم فى حالة الوحـدة من جانب ثـالث ، لا بد وأن يؤدى إلى تطور مـعين فى عـلاقـة القوى الدوليـة المتحكمة فى إطار التوازنات الدولية .

التميّز بين هذه الظواهر الثلاث لا يمنع من وجود عـلاقات ثابتة تربط بينها يبدو ذلك واضحًا فى قنوات الاتصـال التى تفرض التـفاعل المستـمر ، بحيث أن النـجاح فى التطور السـيـاسى المرتبط بأى من هذه الظـواهر لا بد وأن يسـجل نجـاحًا آخر فى الـتطور المرتبط

(1) المعلوم أن الوحدة الأوربية بدأت فى 1958 وبعد أربعين عامًا وصلت إلى درجة إصدار عملة نقدية مشتركة فى أبريل 1998 . وحققت بالفعل ذلك التوازن الذى وصفه الدكتور حامد ربيع .

بالظاهرتين الأخيرتين ، والعكس صحيح ، إحدى هذه القنوات التى لم يولها الفقه القومى العربى حتى اليوم أهميتها الحقيقية والتى شوهت فى مفاهيم التعامل فى المنطقة وحول المنطقة هو مفهوم « الدولة القائد » .

ب - الدولة القائد أى الدولة التى يجب أن تقود الحركة السياسية ، سواء بمعنى تكتيل الإرادة القومية أو بمعنى فرض الحركة الوحدوية أو بمعنى التصدى للتعامل مع القوى الدولية تمثل مشكلة أكثر عمقًا مما قد يبدو لأول وهلة ، وأكثر خطورة مما تتصور ، إنها أحد العناصر الأساسية لنجاح التطور السياسى فى أى بعد من أبعاده ، إنها أداة خلق الترابط بين مختلف أبعاد التطور ، وهى لا تعنى فقط حقوقًا لتلك الدولة بل وتفرض عليها التزامات ، إنها **تعنى كذلك حنكة سياسية معينة محورها الحذر الكلى والشامل لأنها فى تحركها وفى كل ما يصدر عنها بشكل أو بآخر إنما تتحدث باسم هذه المنطقة رضيت بذلك أم أبت .**

ما معنى الدولة القائد ؟

هذا المفهوم أول من طرحه « فيشت» فليسوف الوحدة الألمانية فى أوائل القرن الماضى، وكانت المناسبة تدور حول الصراع العنيف ، بصدد تحقيق الدولة الألمانية الكبرى التى تمثل أكثر النماذج قربًا من الواقع العربى ، من هى الدولة التى كان يجب أن تقود الحركة الوحدوية فى ألمانيا الذليلة فى مواجهة فرنسا الغازية ؟ بروسيا أم النمسا ؟

الفقه الألمانى تنازعته الاتجاهات ، « فالنمسا» أكثر تحضرا وأكثر اتساعًا وأكثر ثباتًا وقوة، بينما توجهها بروسيا التى تكاد تكون منعزلة متقوقعة حول نفسها لا تمثل تلك الأبهة التى يمثلها بلاط فيينا . « فيشت» فى كتابه الأشهر بعنوان « الحديث إلى الأمة الألمانية » وقف يدافع عن حق « بروسيا» والتزامها فى قيادة الحركة الوحدوية الألمانية ، وذكر فيشت أن حق بروسيا المشار إليه مصدره أن تلك الجماعة هى وحدها التى تمثل النقاء الجرمانى ، وهى أكثر قدرة على تمثيل الحضارة التيوتونية الأصل ، وهى ذات التقاليد العسكرية الحقيقية وهى التى تصدت لغزو « نابليون بونابرت » فى موجاته المتلاحقة ، ومن ثم فإن حقها فى القيادة لا تستطيع أن تنازعها بخصوصه أى جماعة أخرى ، **الدولة القائد** بهذا المعنى تصير وظيفتها واضحة : تكتيل للقوى الإقليمية والقومية ، تحمل الالتزام بالسعى نحو تكوُّن الدولة الموحدة ذات الإرادة الواحدة .

هذا المفهوم لم تعرفه العكس من ذلك الخبرة القومية الإيطالية ، ولكن التحرك الوحدوى فى أوربا الغربية وبصفة خاصة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية طرحه بوضوح ، وانتهى بأن سلم لفرنسا بحقها فى قيادة تلك الحركة الوحدوية ، وقد ظهرت معالم ذلك واضحة خلال فترة وجود ديغول فى الحكم، الذى لم يتردد فى خلق ما سُمِّى فى حينه

محـور (بون - باريس) ، وقد سار على نفس الدرب كل من « بومـبيدو ، وديسـتان » ، ولكن الشخصيـة القيادية التى تبلورت فى ممارسة « ديغول » لم يقدَّر لهـا أن تعيد النموذج مع «ميتران» مما كانت له آثاره فى تأخير التطور الوحدوى الذى تعيشه أوربا الغربية منذ عدة أعوام .

ولو انتقلنا إلى الوطن العربى ، وطرحنا هذا الموضوع بصراحة ودون حساسيات ، لكان علينا أن نلاحظ منذ البداية كـيف أن جميع المتغـيرات فرضت على « مصـر » هذه الوظيفة القيـادية ، ورغم أنه فى لحظة معينة وجـد التنافس بين « القاهرة » وبعض عـواصم المشرق العربى ، ورغم أن دولاً أخرى اعتقدت أنهـا قادرة على أن تؤدى وظيفة « مصر » فى هذه القيادة ، إلا أنه قد آن الأوان لأن نفهم ما تعنيه كلمة « **الدولة القائد** » بخصوص التطورات المقبلة ، **إنها التزامـات وحقوق ، إنها مسؤوليـة وقيود ، قبل أن تكون امتـيازات وتطلعات ، إنها قواعد يجب أن تقنن بصراحة ووضوح** .

ولكن قبل أن نتـصدى لذلك ، أى لتـقنين العلاقة بين « مـصر » والدول العـربية فى ضوء هذا المفهوم ، أى وظيفة الدولة القائد ، **علينا أن نتذكر الأسباب الحقيقية التى تفرض على مصر تلك المسؤولية :**

أولاً : «مصر» هى الهيبة الدولية . « **مصر» تثير فى كل قائد ومسؤول تاريخًا يمتد إلى قرابة ستة آلاف عام** ، ومن ثم تفرض هيبة معينة تتفاعل جميعها فى تشكيل العنصر النفسى فى القيادات الدولية والخارجية ، الأمر الذى لا بد وأن يقود إلى نوع من الاستسلام إزاء ما تحتله مصر من قدرة جـماعية ، قد يبدو هذا القول متضمنًا نوعًا من المبـالغة ، وقد يتصور البعض أنه تعـبير عن تعـصب معين ، ولكن هذا غـير صحيـح . « جمال عبـد الناصر » استطاع أن يرهب العالم لا بقدراته فقط ولكن بهـيبة مصر ، وليس أدل على ذلك من رهبة القيـادات الدولية - أيضًا - عقب حـرب الأيام الستة ، ورغم الهـزيمة الساحقـة ، كذلك علينا ألا ننسى أن أغلب التطورات فى المنطقـة لم تنبع إلا من القيادات المصـرية ، السادت كعـبد الناصر اتفـقا فى حـقيقـة واحدة : كلاهمـا فرض أحداث المنطقـة بغض النظر عن إيجابيـاتها وسلبـياتها ، وكـما كانت مـوجة المد مردها قـدرة « عبـد الناصر » فإن مـوجة الانحسار فرضتها سياسة الرئيس « السادات » .

ثانيًا : مصر هى المفـتاح الحقيقى للمنطـقة الممتدة من « إيران » حتى « مـوريتانيا » ، والتى أضحت المحور الحقيقى للتـوازنات بين القوتين الأعظم ، إن المتحكم فى هذه المنطقة يستطيع أن يضمن 50 ٪ من النصر النهائى لو قـدر له أن يصطدم بالطرف الآخر ، لم تفهم ذلك واشنطن عام 1956 ، ولم تفهمه «موسكو » عام 1973 ولكن كلاهما أضحى اليوم ومنذ

بداية الثمانينات ، على علم بهذه الحقيقة ، أن مصر هى الطريق الوحيد للتحكم فى هذه المنطقة .

ثالثًا : موضع استراتيجى معنى : « مصر » هى نقطة الالتقاء بين القارات الثلاث القديمة ، ومن ثم فهى المفتاح الحقيقى للبحر الأبيض المتوسط ، وهى الأداة المتحكمة فى البحر الأحمر ، وهى الطريق الطبيعى والقادر على أن يصل لا فقط إلى قلب أفريقيا بل وحتى إلى جنوبها . فوصول الاتحاد السوفيتى إلى قلب القارة الأفريقية فى لحظة معينة إنما كان بفضل التعاون مع النفوذ والفاعلية المصرية .

رابعًا : المجتمع المصرى مجتمع يعيش مرحلة فيضان بشرى وحضارى فى آن واحد ، لقد اقترب من خمسين مليونًا وسوف يصل إلى الثمانين فى خلال أقل من عشرين عامًا ، أكثر من 50٪ من أبنائه سنهم أقل من العشرين ، تَعَوَّدَ البراعة المهنية والقدرة التكنولوجية خالق للحضارات ، ومصدر للإبداع منذ العصر الفرعونى . . ورغم أنه اليوم يبحث بإلحاح عن قيادات جديدة أكثر وعيًا وأكثر قدرة على التعبير عن قدراته الكامنة ، فإنه هو وحده القادر على أن يخلق فى المنطقة الكثير من المتفجرات التى لا يمكن توقعها ، خبراء «البنتاجون » يعلمون جيدًا بأن أى انفجار فى « القاهر أو الإسكندرية » لا يمكن لأى قوة عسكرية أن توقفه ، وفى الغد القريب يجب أن ينسحب هذا الحكم على « طنطا ، وأسيوط، وأسوان » .

إن « مصر » هى مفتاح منطقة الشرق الأوسط ، وهى المدخل الحقيقى للتحكم فى الوطن العربى ، فَهِمَ ذلك أكثر من قائد دولى حصيف . بل وأعلن عنه بصراحة ووضوح ولكن حتى اليوم لم تفهم ذلك معظم القيادات العربية ، والقيادات المصرية الحالية غير واعية بهذه الحقيقة ، فعقب حرب عام 1956 دعا الرئيس الأميركى « أيزنهاور » **أحد خبرائه لدراسة الوظيفة الدولية لمصر فصدّر تقريره بهذه الكلمات : « القوى العظمى فرض عليها أن تجذبها ضفاف النيل ، أولئك الذين عرفوا كيف يتربعون فى هذه المنطقة ارتفعوا إلى القمة العالمية ، وأولئك الذين فشلوا كان قَدَرُهم فى النهاية هو الفناء » ، «خاتمة نابليون» سجلت على ضفاف وادى النيل قبل أن تكتمل فى «ووترلو » . و«هتلر » فقد معركته الحقيقة فى العلمين وليس فى « ستالينجراد» .**

فهل نستطيع أن نتصدى لهذا الموضوع بشىء من الصراحة والاعتدال ؟ وقد وضعنا فى اعتبارنا فقط المصالح القومية الدائمة التى لا تعرف حاكمًا ولا تتقيد بنسبية زمنية معينة ؟

إن التعرض لهذا الموضوع يفرض التصدى لأربعة استفهامات :

أولاً : ما هى التزامات « مصر » فى تعاملها مع الدول العربية ؟

ثانيًا : وما هى واجبات القيادة المصرية فى تحركها الدولى ؟ حتى وهى تتحرك باسم مصر دون أى تفويض رسمى من القيادات العربية .

ثالثًا : وما هى التزامات الشعوب والقيادات العربية فى كل ما له صلة بمساندة شعب مصر ؟لا فقط فى لحظة النجاح ، بل وكذلك فى حالة الفشل .

رابعًا : ويقدم لكل ذلك : ما وظيفة « مصر » الدولية والإقليمية ؟

ترى هل آن لنا أن نبدأ لغة العلم بمنطقه الصارم الذى لا يلين ؟

obeikandl.com